فضائح الشرعية بملف الاتصالات..

فشل انتزاع (تيليمن) من الحوثي وقصة تشفير (عدن نت)

الأمناء / خاص:

كشف تقرير برلماني عن تفاصيل مثيرة وفضائح مدوية لأسباب الفشل المستمر من قبل الشرعية منذ 8 سنوات في سحب ملف الاتصالات من يد مليشيات الحوثي أو إنشاء منظومة جديدة بالمناطق المحررة بعيداً عن سيطرتها.

ونشرت هيئة مجلس النواب السبت، التقرير النهائي للجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن ما أثير من مخالفات في قطاعات (الكهرباء – النفط – الاتصالات – الجوانب المالية).

ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات واستنتاجات والردود التي قدمها الجانب الحكومي حول ملف الاتصالات، كشفت عن تفاصيل ووقائع صادمة للطريقة التي أدير بها الملف خلال السنوات الماضية وانتجت فشلا ذريعا في مواجهة تحكم مليشيات الحوثي بهذا الملف.

ولعل أهم وأبرز ما كشفه التقرير، كان المتعلق بما حدث للكابل البحري (AAE1) الذي تم ربطه في عدن عام 2017م، والذي يعد من أحدث الكابلات البحرية، وتم البناء عليه لتأسيس بوابة عدن الدولية وشركة "عدن نت" لتزويد المناطق المحررة بخدمة الجيل الرابع 4G وتدشينها منتصف عام 2018م.

وبعد مرور 5 سنوات على تعثر الشركة، كشف تصريح لوزير الاتصالات في حوار تلفزيوني في مايو من العام الماضي عن جانب من أسباب هذا التعثر، حيث قال إن الكابل البحري للتشفير حرم الشركة من الاستفادة منه، دون أن يقدم تفاصيل لما حدث.

هذه التفاصيل كشف عنها أخيراً تقرير اللجنة البرلمانية، أن تشفير الكابل جرى في عهد وزير الاتصالات السابق لطفي باشريف الذي قام باستدعاء مهندسين من صنعاء للعمل عليه وقام مهندسون دوليون بتدريبهم وبعد سفر المهندسين الدوليين، غادروا عدن، وعادوا إلى صنعاء، وقاموا بتشفير الكابل وتعطيله.

ويؤكد التقرير، ذلك "شكل ضربة قاتلة لمشروع عدن نت الشركة الوحيدة المستقلة عن سيطرة الحوثيين، لتتقلص طموحاتها في حدود المتاح من السعات المحدودة في الكابل البديل عدن- جيبوتي الذي يعمل بنصف طاقته"، موضحاً أن الكابل البحري المشفر "آل إلى سيطرة الانقلابيين".

الوزارة وفي ردها على اللجنة في هذه القضية، كشف بشكل غير مباشر عن حقيقة صادمة تتمثل في عدم الاعتراف الدولي حتى اليوم بإدارة شركة "تيليمن" المعينة من قبل الشرعية، واستمرار التعامل مع الإدارة الحوثية في صنعاء.

حيث قالت اشتكت الوزارة من عدم توفر الإمكانيات المادية على مدى السنوات الماضية "لإعطاء القضايا القانونية المتعلقة بشركة تيليمن مثل: الكابلات البحرية والنطاق الأعلى لشركات قانونية دولية متخصصة في حل النزاعات"، ما يشير بوضوح إلى ما تعانيه إدارة الشركة الشرعية في التعامل دولياً كممثل شرعي لليمن في ملف الاتصالات.

تبرير الوزارة الإمكانيات المادية نسفته اللجنة لاحقاً وأظهرت عدم جديتها في انتزاع ملف الاتصالات من يد مليشيات الحوثي، من خلال تعاملها مع قضية تشفير الكابل البحري، ورد الوزارة بأنها تمكنت مؤخراً من التعاقد مع شركة محاماة أجنبية تدعى "فولتيرا" بـ150 ألف دولار، لمتابعة هذه القضية.

حيث أوضح تعليق اللجنة، بأن اتفاق الحكومة مع شركة المحاماة (فولتيرا) يقتصر فقط على "استعادة الأموال عن السعات المباعة"، في حين تشدد اللجنة على أن القضية يجب أن تكون "استعادة وتشغيل الكابل البحري (AAE1) الذي بلغت كلفته (58) مليون دولار".

كما أن ردود الوزارة على اللجنة يؤكد عدم نيتها في مواجهة جماعة الحوثي وانتزاع السيطرة على ملف الاتصالات باليمن بشكل عام عبر فرض شرعية إدارة شركة "تيليمن" المعينة من قبلها من خلال استعادة الكابل البحري المشفر.

حيث أشارت الوزارة بأن شركة تيليمن بصدد دراسة المواصفات الفنية لشراء بوابتين دولية مع استمرار توفير خدمة الإنترنت لمشروع عدن نت عبر كابل عدن – جيبوتي وتأهيل وربط الكابل الأرضي الوديعة – شرورة، والحديث عن توقيع اتفاقيات الربط البيني للاتصالات الدولية مع شركة عمانتل.

ما هي دلالات قرار وزارة المالية بتحويل الرواتب إلى البنوك والشركات الخاصة ؟

الأمناء / خاص:

خرجت (السلطات المحلية والمؤسسات والهيئات والجامعات والمعاهد والمستشفيات والمرافق الحكومية ونقابات العمال في جميع المديريات والمحافظات المحررة) عن صمتها جراء الأزمة التي سببها قرار وزير المالية بشأن نقل صرف المرتبات إلى البنوك والشركات الخاصة.

وعبر بيان الاتحاد العام لنقابات العمال عن رفض تحويل رواتب العمال والموظفين إلى البنوك التجارية وشركات الصرافة.. وطالب الحكومة بالعدول عن هذا القرار، واعتبر هذا التصرف غير مسؤول اذ يزيد من معاناة الموظف لا سيما شريحة التربويين الذين يعانون من تدني مستوى مرتباتهم وعدم صرف مستحقاتهم المالية.

وأكد غالبية موظفي القطاع الحكومي في المحافظات المحررة عن رفضهم القاطع لقرار وزير المالية بنقل مرتباتهم إلى البنوك التجارية وشركات الصرافة، ووصفوه بالقرار "التعسفي وغير القانوني" لأنه يتبع جهات لا يروق لها استقرار حياة المواطن.

مشيرين إلى أن القرار سينعكس سلبا من خلال تجريد العمل المحاسبي الحكومي من مهامه، وسيؤثر على سحب السيولة من البنك المركزي الرسمي وتشغيل السيولة في البنوك غير المضمونة، خاصة وأن معظم هذه البنوك التي حددها وزير المالية تخضع مركزياً لصنعاء.

وقالوا أن هذا القرار سيؤثر سلباً على الواقع العملي والمعيشي للموظف من خلال إضاعة وقت موظفي الجامعة والمؤسسات والمرافق الحكومية للذهاب إلى البنوك وترك أعمالهم لعدة أيام في كل شهر، وسيعقد الوضع الطبيعي الذي اعتاد عليه الموظف لاستلام راتبه من نافذة حسابات مقر عمله بكل سهولة ويسر.

وكانت نقابات البريد في كل المحافظات المحررة قد حذرت من تبعات قرار البنك والمالية باستبعاد البريد من تقديم الخدمات المالية المتمثلة بصرف المعاشات والإعانات وما يماثلها والآثار الكارثية للقرار التي ستؤدي الى استبعاد دور مؤسسات الدولة في خدمة المجتمع وتحويل مهام المؤسسات الوطنية صاحبة الحق الأصيل بتقديم تلك الخدمات للمجتمع إلى القطاع الخاص.

واعتبرت ذلك التوجه جريمة وكارثة على الوطن والاقتصاد الوطني حيث سيؤدي هذا القرار الى تعطيل الوظيفة العامة وزيادة الاعباء والتكاليف على الدولة وتشريد الموظفين بالآلاف واغلاق مكاتب البريد التي تزيد عن 140 مكتباً منتشراً في كافة مديريات ومراكز المحافظات.

يذكر أن نقابات العمال في التربية والتعليم الفني والمهني والجامعات والمعاهد وهيئات ومؤسسات الدولة المختلفة دعت إلى إلغاء القرار الذي سبق وأن تم رفضه خلال الفترة الماضية، معتبرة صدوره في هذا الوقت معاناة إضافية للعمال، ما يدفعهم إلى رفضه ومواجهته بكل الطرق، منوهة إلى أن هؤلاء ليس بمقدورهم الوقوف في طوابير انتظار المرتبات الضئيلة.

ووجه رئيس المجلس الأعلى لنقابات الجامعات الحكومية ورئيس نقابة هيئة تدريس جامعة عدن الدكتور/فضل مكوع، خطابا إلى الحكومة قال فيه :"نعلمكم أن نقاباتٍ الجامعات الحكومية ترفض رفضًا قاطعًا نقل المرتبات إلى البنك، وبإجماع تام، ورفضنا يأتي من معاناة شديدة سبق التعامل بها، وذقنا منها مرارات المعاناة والتعب.

وأصدرت نقابة المعلمين والتربويين بيانًا أدانت فيه ورفضت قرار وزير المالية رقم (6) لسنة 2023م بشأن نقل مرتبات موظفي القطاع الحكومي إلى البنوك الخاصة باعتباره قرارًا تعسفيًا ولا إنساني ولا يستند إلى القانون.

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: د. سالم لعور

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175